موقف الحركة الوطنية السودانية من قضية جنوب السودان ١٩٢٠ـ١٩٢٤

م. م . لمياء مالك عبد الكريم الشمري
أ.د. حسن علي سبتي الفتلاوي

جامعة بغداد / كلية الآداب
قسم التاريخ

موقف الحركة الوطنية السودانية من قضية جنوب السودان ١٩٢٠-١٩٢٤

م. م . لمياء مالك عبد الكريم الشمري

أولاً: نشاط الحركة الوطنية في السودان

حال انتهاء الحرب العالمية الأولى[١] ، ظهرت بواكير الحركة الوطنية في السودان بفعل عوامل عديدة منها انتشار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، واتساع التعليم في السودان، [٢]، كما كان لتزايد الاطماع البريطانية في السودان دور في اثارة سخط الشعب السوداني ضد بريطانيا، فأسس زعماء الحركة الوطنية نادي الخريجين منذ صيف عام ١٩١٨ في مدينة ام درمان، الذي أثار روح الحماسة لدى السودانيين من خلال اصدار المنشورات السرية التي طالبت بالثورة ضد الوجود البريطاني حتى نيل الاستقلال [٣]، وعلى اثر قيام ثورة عام ١٩١٩ في مصر والتي قادها سعد زغلول، – كما ذكرنا سابقاً – تصاعد النشاط الوطنيين في السودان، وقد جاء على لسان السلطات البريطانية قولها : " **إن صغار الموظفين والطلبة قد بدأوا بالتأثر بالأحداث الجارية في مصر، وان اهتمام السودانيين عامة قد زاد زيادة كبيرة بتلك الاحداث منذ اواسط عام ١٩١٩ وأن هذا الامر يستلزم الحيطة والحذر**" [٤].

حرص الزعماء السودانيين على مشاركة المصريين إلى جانبهم من أجل جلاء القوات البريطانية من أراضيهما [٥]، وارسل احد الوطنيين السودانيين في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ منشورات إلى جميع المديريات السودانية تحمل في طياتها انتقاداً شديد اللهجة للسياسة القمعية التي اتبعتها الإدارة البريطانية

في السودان، ومحاولتها زرع الفرقة واحداث الفتنة بين السودانيين والمصريين[٦]، وجاء في المنشورات " **ان هدف السياسة البريطانية خلق انقسامات بين مختلف القبائل لاكتساب مساعدة الواحدة ضد الأخرى وهي تهدف ايضاً إلى خلق انقسامات بين كبار رجال الدين المعروفين، تقرب أحدهم إليها وتبعد الاخرين، وأحياناً تؤيد بالمال واحداً وتسجن الآخر** " [٧].

وعلى اثر قيام الثورة المصرية وعودة وفد الولاء السوداني من لندن، اتجه العمل الوطني في السودان بقيادة الطبقة المثقفة من خريجي الازهر الشريف وكلية غوردون إلى التنظيم [٨]، وذلك من خلال المنشورات السرية التي وزعت في شتى أنحاء السودان والتي أدت إلى ظهور الجمعيات الوطنية ذات الأهدف السياسية، وكانت المنشورات السرية على نوعين، الأول يعد داخل السودان ويوزع فيه وتحمل مثل تلك المنشورات افكار محددة، كنقد الحكومة وسياستها في السودان المتمثلة بمشروعات الري في الجزيرة وتدفق رؤوس الأموال البريطانية إلى السودان [٩]، والدعوة إلى الجهاد الديني ضد بريطانيا والاتحاد مع مصر .

أما النوع الثاني فهو المنشورات الواردة من مصر، ودعت السودانيين إلى الانضمام لمصر لطرد الدخلاء والقضاء على سياسة بريطانيا وعدائها للاسلام[١٠].

وزعت تلك المنشورات بالبريد إلى مختلف أنحاء السودان ووصلت إلى جميع فئات الشعب بما فيهم الموظفون البريطانيون، والصاقها في الأماكن العامة على أعمدة البرق وفي الشوراع وأماكن تجمع الناس، فكان انتشار المنشورات دليل على عدم الرضا عن السياسة البريطانية في السودان، وعلى نمو الروح القومية السودانية، ولذلك وقفت حكومة السودان أمام تلك المنشورات

عاجزة مبررة ذلك ان حالة تهديد الامن والنظام لم تصل إلى الحد الذي يدعو إلى اتخاذ أي اجراء في هذا الشأن [١١]، ويعتبر منشور ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ أهم تلك المنشورات ، والذي أصدره ناصح أمين إلى كل دعاة السودان للسودانيين، يوضح المنشور وجهة النظر المعارضة للحكم البريطاني، ويدعو إلى الارتباط بالحركة الوطنية المصرية لتحقيق الاستقلال لوادي النيل [١٢]، وحفاظاً على سريتها فقد كانت تحمل تلك المنشورات اسماء مختلفة مثل ناصح أمين أو باسم جماعة أو شخص وهمي ، أو باسم جمعية مثل الاخوان الخمسة، وجمعية العمال الملحة، وجمعية اليد السوداء، وجمعية اليد البيضاء [١٣].

خلال زيارة اللنبي للسودان في كانون الثاني عام ١٩٢١، وزع منشورات في سائر انحاء السودان، الأول موقع من جماعة العلماء في مصر، ويدعو إلى انضمام السودانيين إلى المصريين لطرد الدخلاء والقضاء على سياسة بريطانيا وأطماعها ضد الإسلام، والثاني موجه إلى أبناء مصر والسودان يدعوهم إلى الثورة ضد البريطانيين في مصر، وفي منتصف العام نفسه أرسلت جمعية العمل على خلاص البلاد عدداً من المنشورات إلى أنحاء شتى من السودان، هاجمت فيها مشروعات الري في الجزيرة، كما شككت بالاعمال ذات التمويل البريطاني، أما جمعية الدفاع عن الدين، فقد وزعت منشوراً أشار إلى أن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط موجهة ضد الإسلام، ودعا إلى إعلان الجهاد بشكل فوري [١٤].

بعد أعلان تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ [١٥]، الذي منح مصر استقلالاً داخلياً، مع تمسك بريطانيا بتحفظاتها الأربعة ومنها السودان [١٦]، أخذ العمل السري السوداني يكشف عن وجهه، ففي أيار عام ١٩٢٢ ضبطت الحكومة السودانية منشوراً بعنوان حقوق الامة السودانية، وموقع من الضباط علي عبد

اللطيف (١٨٩٢-١٩٣٨) [١٧] من أبناء الجنوب، وتناول المنشور الذي نشر في صحيفة الأخبار القاهرية الانتقاد بعنف لسياسة الحكومة في مجالات التعليم والقضاء واحتكار التجارة والمرتبات والتموين والنقل، وعلى أثر ذلك قبضت السلطات على عبد اللطيف وحكمت عليه بالسجن عاماً واحداً، لانه طالب بان تكون حكومة السودان للسوادنيين وانهاء الحكم الأجنبي في لهجة ثورية عنيفة [١٨]، والذي شجعهم على ذلك اندلاع ثورة عام ١٩١٩ في مصر، اذ كانت تجسيداً حياً لمبادئ الحركة الوطنية واهدافها وكانت مناراً لتوجيه الحركة الوطنية السودانية واهدافها، لذا حاولت السلطات البريطانية اعاقة نمو الحركة الوطنية في السودان إلا أنها اخفقت في تحقيق مآربها، واستمرت الحركة الوطنية في نشاطها الذي اتخذ طابعاً سرياً عن طريق تأسيس الجمعيات واصدار المنشورات السرية [١٩]، ومن اهم الجمعيات السودانية هي:

١- جمعية الاتحاد السوداني:

تعد جمعية الاتحاد السوداني أول تنظيم سياسي حديث، أسست بمدينة أم درمان في أوائل عام ١٩٢٠ وكان اعضاؤها من خريجي كلية غوردون وبعض الموظفين والتجار وجميعهم من الادباء والنقاد والمثقفين، ومن ابرز الأعضاء المؤسسين في الجمعية عبيد حاج الامين (١٨٩٨-١٩٣٣) [٢٠]،و توفيق صالح جبريل (١٨٩٧-١٩٦٨)[٢١]، وإبراهيم يوسف بدري (١٨٩٧-١٩٦٢) [٢٢] وغيرهم، رفعت هذه الجمعية شعار (السودان للسودانيين والمصريون اولى بالمعروف) تاثرت هذه الجمعية بالحركة الوطنية المصرية، كما شجعت على أهمية تعزيز الروابط مع مصر، وحظيت افكارها وطروحاتها بقبول واسع لدى الصحافة المصرية، إذ قامت بنشرها بلا تحفظ واصبحت في

متناول القراء [٢٣]، واستخدمت الجمعية أساليب متعددة في مواجهة الاحتلال البريطاني منها إرسال مذكرات احتجاج وعقد الندوات الأدبية وتنظيم المسرحيات [٢٤].

عندما بدأت بريطانيا تفكر بصورة جدية بفصل مصر عن السودان بعد التقرير الذي قدمه ملنر [٢٥]، إلى حكومته في ١٨ آب ١٩٢٠ والذي أكد على ضرورة ابعاد مصر عن السودان في ظل ادارته كما قال ان هذه الجمعية استغلت كل فرصة للتعبير عن استيائها من البريطانيين قامت الجمعية باصدار عدة منشورات طالبت فيها السودانيين بالوحدة مع مصر لافشال المخطط البريطاني، ودعت زعماء الحركة الوطنية في السودان إلى خوض النضال المشترك مع مصر [٢٦]، كانت وجهة نظر الحكومة المصرية تؤكد على ضرورة جعل قضية السودان مرتبطة بقضيتها، أما بريطانيا فكانت ترى بأن مسألة السودان منفصلة تماماً عن القضية المصرية وان السودان في حالة تطور بموجب اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا، وعليه فلايهم مصر من السودان سوى مياه نهر النيل، أن بريطانيا تضمن حقهم في هذا المجال [٢٧]، وهذا يعني ان لادور لمصر في ظل هذه الاتفاقية التي أكدت على أن يكون حكم السودان مشتركاً بينهما، وبذا اتضح لنا ان هذه الاتفاقية أرادت من ورائها بريطانيا كسب ثقة مصر لضمان ولائها، وخشيت ايضاً من أي مواجهة مسلحة مع المصريين.

بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأن الزعماء المصريين جادون في وضع دستور لبلادهم واصرارهم على الاستقلال خشيت ان يتاثر قادة السودان بهذا التطور، فقام المندوب السامي البريطاني في مصر دموند هنري اللنبي بزيارة السودان في نيسان عام ١٩٢٢ واجتمع بزعماء الطوائف الدينية ورؤساء

القبائل لضمان ولائهم التام لبريطانيا وعدم تأثرهم بأفكار الحركة الوطنية في مصر [٢٨].

اثارت الزيارة السابقة أعضاء الجمعية والتي عدوها تدخلاً في شؤون السودان الداخلية فكتب الملازم علي عبد اللطيف، أحد الأعضاء البارزين في الجمعية مقالاً بعنوان (مطالب الأمة السودانية) وقامت بنشره جريدة الاخبار القاهرية في ٢٠ آيار ١٩٢٢ بعد أن رفضت (جريدة الحضارة) السودانية نشره لانه يتعارض مع سياستها التي تقوم على تأييد زعماء الطوائف الدينية الذين انتقدهم المقال، وأشار الملازم علي عبد اللطيف بان تأييدهم لبريطانيا في سعيها لفصل السودان عن مصر لايمثل إلا فئة قليلة من السودانيين[٢٩]، وعلى اثر هذا المقال اعتقل الملازم علي عبد اللطيف وحكم عليه بالسجن لمدة عام وأحيل على التقاعد في ١٤ حزيران ١٩٢٢.

لم تتوقف جمعية الاتحاد السوداني عن عملها السياسي الموجه ضد بريطانيا [٣٠]، بل اتخذت أساليب أخرى منها عرض المسرحيات وعقد الندوات التي أكدت على مواجهة المخطط الاستعماري البريطاني الرامي لابعاد السودان عن مصر[٣١]، وأرسلت الجمعية في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ خطاباً إلى الأمير عمر طوسون أحد افراد الأسرة الحاكمة في مصر أعلنت من خلاله على عمق العلاقة مع مصر، وأن غاية الجمعية هي تحقيق الوحدة مع مصر، وأن السودان لن ينفصل عن مصر بأي حال من الأحوال ، وكانت خاتمة الخطاب تقول: " **فليحيا وادي النيل حراً من الإسكندرية شمالاً إلى ما بعد بحيرة البرت جنوباً**" [٣٢] وقد عبر هذا الخطاب عن تتأييد الحركة الوطنية الكامل في السودان في مصر لأن مصيرهما مشترك، وحرصت الجمعية أيضاً على التوفيق بين العمل السياسي والأنشطة الثقافية والأدبية في مقاومة الوجود

البريطاني[٣٣]، وقد عملت على تصعيد نشاطها السياسي من خلال توجيه الانتقاد الشديد اللهجة للإدارة البريطانية في السودان وتعدى الأمر إلى توجيه اللوم من خلال عقد الاجتماعات لكل من يتعاون مع الإدارة البريطانية، وقد وجه سكرتير الجمعية عبيد حاج الأمين اتهاماً إلى زعماء الطوائف الدينية وهم علي الميرغني،(زعيم الطائفة الختمية)، وعبد الرحمن المهدي،(زعيم طائفة الأنصار)، والشريف الهندي زعيم (الطائفة الهندية)[٣٤]، وبالتواطؤ مع الحكومة البريطانية تأييدهم فكرة فصل السودان عن مصر، ورفض هذه الشخصيات لفكرة وحدة وادي النيل، كما انتقدت الجمعية (جريدة الحضارة) السودانية الناطقة بأسمهم لنشرها مقالات تدعو إلى استمرار الوصاية البريطانية على السودان، ورفض التدخل المصري في شؤونه.

٢- جمعية اللواء الأبيض:

أسست جمعية اللواء الأبيض عام ١٩٢٣، على اثر الانقسام الحاصل في جمعية الاتحاد السوداني بسبب تباين الآراء بين اعضائها حول كيفية التعامل مع الجانب البريطاني فيما يخص مستقبل السودان السياسي والعلاقة مع مصر، فقد رأى فريق منهم أن الأسلوب الأمثل هو العمل السياسي السري واكتساب مزيد من التأييد نتيجة تقديم خدمات اجتماعية وأدبية ومسرحية، بينما رأى الاخر ان الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للوصول إلى هذا الهدف[٣٥]، ونظرا لاصرار الطرف الثاني على رأيهم فقد شعروا باهمية وجود شخصية قيادية تؤمن بهذا التوجه لذلك وقع الاختيار على الملازم علي عبد اللطيف، الذي دعا إلى ضرورة وجود كيان سياسي يتبنى هذه الأفكار ، ويترجمها إلى واقع ملموس نجحت الجمعية في تأسيس فروع لها في المدن السودانية، ومن

بين أهدافها حسبما نص عليه دستورها خدمة المثل الوطنية في السودان ومناهضة فصل السودان عن مصر، وكان شعار الجمعية علم ابيض اللون، تتوسطه خارطة نهر النيل، وفي ركن منها العلم المصري الأخضر اللون، وقد كتبت على أرضيته عبارة (إلى الامام) [٣٦].

تمكنت الجمعية من ايصال أفكارها إلى المؤسسات العسكرية والنقابات الأخرى، ونجحت في كسب تأييد أعضاء جمعية الاتحاد السوداني بالانضمام لجمعية اللواء الأبيض مع استمرار عضويتهم الأصلية في جمعية الاتحاد وهم سليمان كشه وعبيد حاج الأمين ومحمد عثمان هاشم، وانضم اليها عدد من العناصر الفاعلة في المجتمع السوداني من بينهم عدد من ضباط الجيش وموظفي الحكومة الفنيين والتجار وهو ما ساعدها على تأسيس قاعدة شعبية واسعة مؤيدة لها.

اهتمت الحكومة المصرية بموقف الجمعية المساند لها، لذلك زار مقرها رئيس الحزب الوطني المصري حافظ بك رمضان في تشرين الأول ١٩٢٣ والتقى مع علي عبد اللطيف وأعلمه بأن الحكومة المصرية ستبدأ بالمفاوضات مع الجانب البريطاني في لندن وأن موضوع السودان من أولويات حوارها، وعليه فأن مصر بحاجة ماسة إلى مؤازرة السودانيين سياسياً وشعبياً في مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية [٣٧].

قامت جمعية اللواء الأبيض العمل السياسي في مواجهة الاحتلال البريطاني بجمع التوقيعات التي تثبت تمسك السودانيين بالوحدة مع مصر، وإرسال البرقيات إلى مختلف الجهات اعلاناً لمبادئ الجمعية أو احتجاجاً على السياسة البريطانية، وتمكنت الجمعية من الوصول إلى الريف السوداني وكسب أبنائه الذين عاشوا أيضاً من الظلم والاستغلال من الإدارة البريطانية[٣٨]،

وارسلت الجمعية عدداً من اعضائها إلى شرق السودان لزيارة مدن كردفان وبورسودان والأحرار لغرض إثارتهم وتأجيج حماسهم لمقاومة الاحتلال البريطاني لأراضيهم، وكانت أنباء الجمعية تصل إلى أماكن عديدة في السودان لوجود عدد من اعضائها يعملون في دوائر البريد والبرق والهاتف فقد اسهم هؤلاء ايضاً في كشف اسرار الجهات المعادية للجمعية وابلاغ اعضائها ضد أي خطر قبل ان تتخذ السلطات الحكومية الإجراءات بحقهم [٣٩].

قامت الجمعة بممارسة نشاطها السياسي الفاعل، إذ عقدت لجنتها التنفيذية اجتماعاً قررت فيه إرسال برقية احتجاج إلى حاكم السودان العام، استنكرت فيها المساعي التي تقوم بها السلطات البريطانية لابعاد السودان عن مصر، وارسلت اللجنة وفد عنها إلى مصر ينقل للبرلمان المصري رأي السودانيين في مستقبل بلدهم، ترأس الوفد محمد مهدي نجل الخليفة عبد الله التعايش[٤٠]، حمل معه خطاباً إلى أعضاء الوفد المصري تضمن تأييد السودانيين لخطوات حزب الوفد، وكان من ضمن أعضاء الوفد الضابط السوداني زين العابدين ابن عبد التام الذي نقل رسائل تعبر عن تضامن ابناء جبال النوبة في غرب السودان مع حكومة سعد زغلول وكان عدد الرسائل (٥٠٠) ورقة كتب في أول كل صفحة (نحن شعب جنوب الوادي لانريد بقاء أي جندي أجنبي في بلادنا وقد وكلنا سعداً للمطالبة بحقنا في الحرية والسيادة)[٤١].

تمكن الوفد في البداية التخلص من الرقابة البريطانية الا انها سرعان ما اعتقلت محمد المهدي وزين العابدين عبد التام في مدينة حلفا [٤٢]، واعيدوا إلى الخرطوم، وعلى اثر ذلك شعر علي عبد اللطيف ضرورة قيامة بخطوات لردع الإدارة البريطانية فقرر تنظيم مظاهرة في ١٧ حزيران ١٩٢٤ إلا أن

البريطانين تمكنوا من تفريق تلك المظاهرة مع ذلك استمر النضال الوطني في التصاعد فالقى الشيخ عمر دفع الله وهو أحد التجار الكبار في المدينة وعضو في جمعية اللواء الأبيض بياناً جاء فيه ايها الناس، من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الاخر فليهتف معي فلتحيا مصر ولتسقط بريطانيا (٤٣)، وكذلك القى شاب خطبة في جامع ام درمان هاجم فيها البريطانيين وتجمع المصلين من حوله، وقد اعتقلته السلطات البريطانية .

بالرغم من ذلك استمرت جمعية اللواء الأبيض في ١ تموز ١٩٢٤ بقيادة مظاهرات في كافة جهات السودان الشمالية والغربية والجنوبية حيث بحر الغزال وأعالي النيل (٤٤)، وكانت جميعها تهدف مؤيدة لمصر، مما زاد من اتساع نطاقها هو اعتقال علي عبد اللطيف والحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات (٤٥)، وقد انعكس ذلك في اشتداد روح المقاومة ضد الإدارة البريطانية في ٢٥ تموز وقيام تظاهرات في بورسعيد عند وصول قطار يحمل ٣ من السجناء المتهمين بالحوادث التي جرت في الخرطوم، وقد واجهت بريطانيا هذه التظاهرة بمزيد من القسوة وقبض على عدد من أعضاء الجمعية منهم عبيد الحاج وصالح عبد القادر ومحمد بخيت، وفقدت الجمعية بعد حملة الاعتقالات الكثير من اعضائها وادى إلى ضعف تنظيمها.

ثانياً: قيام ثورة ١٩٢٤ والاحداث التي رافقتها

كان لنشاط جمعية اللواء الأبيض الاثر الكبير في تأجيج الغليان الشعبي ضد الاستعمار البريطاني، فسرت روح الانتفاضة إلى جميع أنحاء السودان، وعلى الرغم من الإجراءات البريطانية امتدت لتشمل قطاعات جديدة أخرى، في ٩ آب ١٩٢٤، عندما تظاهر طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم،

حاملين صور الملك فؤاد الأول ملك مصر، ورئيس الوزراء سعد زغلول والعلم المصري، وعندما وصلوا إلى سراي الحاكم العام هتف المتظاهرون بحياة الملك وسقوط الاستعمار البريطاني (٤٦)، واتجهوا صوب سجن الخرطوم هاتفين بحياة علي عبد اللطيف الذي كان سجيناً به وقاموا بتوزيع بعض الأسلحة على الأهالي وسار معهم عدد كبير من المواطنين (٤٧).

عندما عاد الطلبة إلى مدرستهم وجدوا ان السلطات البريطانية اخلت مخازن السلاح من الذخائر العسكرية ،وقام البريطانيون إنهاء المظاهرة بعد ان احكموا الحصار عليهم، وانتهى الامر باعتقالهم وسجنهم لمدة اسبوع وبعدها نقلوا إلى سجن كوبر بالخرطوم(٤٨).

حدث تمرد اخر في كتيبة السكة الحديدية المصرية في عطبرة شمال السودان في ٩ آب ١٩٢٤ ، أنضم اليها بعض المدنيين السودانيين وتسببت في إتلاف مباني السكك الحديدية وورش الصيانة وأتلفوا السيارات وآلالات الميكانيكية، فأرسلت السلطات البريطانية قوة تمكنت من قمع الحركة (٤٩)، إلا أن الاضطرابات تجددت في اليوم التالي وبشكل أعنف، مما دفع الجنود البريطانيين إلى اطلاق النار على المتظاهرين اسفر عن استشهاد ٤ أشخاص وأصابة ١١ بإصابات خطيرة (٥٠)، واستمر اندلاع المظاهرات وانفجارها في كل من دنقلا وأم درمان والأبيض وملكال، واعتقل عدد كبير من المتظاهرين (٥١) شكلت الإدارة البريطانية في السودان لجنة لتقصي الحقائق وتوصلت إلى أن أسباب الثورة لم تكن سياسية فحسب، بل كانت هناك أسباب أخرى منها انتشار روح التمرد ضد السلطة البريطانية بين رجال الفرقة فضلاً عن انخفاض الروح المعنوية لدى الجنود وتحريض المدنيين على التمرد، وقدم قادة الحركة

للمحاكمة فحكم بالسجن على ١٣ شخصاً منهم لمدد مختلفة لاتزيد على السنتين بتهمة قيادة الثورة واصدر الحاكم العام أمراً بحل الفرقة [٥٢].

أرسل سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية نتيجة لتلك التطورات احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية طالب فيه بوجوب ايقاف المحاكمات بوجوب السودان [٥٣]، ولقد أرسلت الحكومة المصرية الاحتجاج بمذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ آب ١٩٢٤ جاء فيها " **ترغب الحكومة المصرية في لفت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى أنها من جهتها تعد نفسها مسؤولة عن حفظ النظام في السودان [٥٤]،والفضل يرجع إلى وجود معظم الجيش المصري بالاستمرار في السودان [٥٥]، وبالرغم من ذلك تلاحظ الحكومة المصرية مع الأسف أن العراقيل تقام في طريق مباشرتها سلطاتها الشرعية في السودان**" [٥٦].

ازاء ذلك أرسل وزير الخارجية البريطانية مذكرة إلى الحكومة المصرية في ٢٨ آب ١٩٢٤ جاء فيها " **ان المحافظة على النظام في السودان هو مبدئياً شأن الحاكم العام الذي يتولى القيادة العليا لجميع القوات في السودان مصرية كانت ام بريطانية، بحكم المادة الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التي تتمتع بها مصر في السودان انما هي مستمدة من هذه الاتفاقية، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصري والصحافة المصرية، وان الاضطرابات العسكرية الأخيرة كانت موضع التحقيق أمام محاكم مؤلفة من ضباط بريطانيين ومصريين، وستبلغ قرارات هذه المحاكم إلى الحكومة المصرية في الوقت المناسب، أما المشاغبات التي أحدثها المدنيون فقد نظرت فيها المحاكم**

المدنية وفق أحكام القانون، وليس لدى الحكومة البريطانية ماتزيدالان على ماسبق أن اعلنته من رأي متعلقاً باسباب تلك الاضطرابات[٥٧].

لم تمنع الاجراءت البريطانية من امتداد الثورة إلى جميع مناطق السودان ومنها المناطق الجنوبية، التي شهدت ثورات لاتقل شدتها عن ثورات الشمال وخاصة أن السلطة البريطانية لم تترسخ بعد في الجنوب عام ١٩٣٠، بعد استخدامها الطائرات للقضاء على التمرد القبلي وخاصة تمرد النوير، وكان أشهر الثورات التي قامت ضد الحكم البريطاني ثورة الزعيم الديني الدنكاوي اردينديت (Arendeet) التي انتشرت في العديد من مناطق الجنوب، وأسفرت عن اضعاف نفوذ الحكومة وظهور السخط المحلي، وعندما قامت ثورة ١٩٢٤، كانت مديريتا بحر الغزال وأعالي النيل أكثر المناطق تأثراً بالثورة، فقد ظهرت علامات الثورة في واو في ٢٤ آب ١٩٢٤[٥٨]، عندما أرسلت مجموعة من البرقيات من ضباط وموظفي المديرية إلى وزير الحربية المصرية يحتجون على استعمال العلم المصري الأحمر القديم بدلاً من العلم المصري الجديد، وفي ٢٨ آب ١٩٢٤ وجهت اهانة للعلم المصري المرفوع على مبنى المديرية ، فثار الضباط المصريون على تلك التصرفات، مما دفع القوات البريطانية إلى محاصرة القوات الثائرة وتقديم زعماء الثورة للمحاكمة، ثم ما لبث أن اشتعلت الثورة في ملكال بين افراد القوات السودانية المرابطة فيها على اثر أهانة وجهت للملك فؤاد من جانب السلطات الحاكمة البريطانية، في الوقت الذي كانت الثورة مشتعلة في السودان [٥٩].

كانت المفاوضات بين سعد زغلول وماكدونالد وزير الخارجية البريطانية قد وصلت إلى طريق مسدود، مما أدى إلى حدوث تغير كبير في الخط السياسي لكل من مصر وبريطانيا ، فاستغل سعد زغلول كل موقف خلال

رحلة عودته من لندن بعد فشل مفاوضاته للادلاء بتصريحات مثيرة بشأن موقف الوفد ومصر من احتلال بريطانيا لمصر والسودان، عرف بالسلوك البريطاني غير الحسن في الإجراءات التي اتخذها في القطاع المدني والعسكري، الامر الذي أدى إلى سريان روح الثورة في الشعب المصري [٦٠]، حيث شكل مجموعة من الشباب جمعية وطنية سرية أطلق عليها اسم جمعية الفدائيين التي قررت اتباع طريق الاغتيالات السياسية لتحقيق أهدافها، وكان من بين الذين وضعوا على القائمة لي ستيك حاكم عام السودان ورئيس أركان جيشه، الذي مارس سياسة فعلية للتخلص من الوجود المصري في السودان، ويظهر ذلك من مذكرته السرية إلى اللنبي في ١٦ حزيران ١٩٢٤ التي قامت على أساس أن الوجود المصري في السودان يمثل العقبة الوحيدة التي تواجه الحكومة وعرض في مذكرته مجموعة من المقترحات بشأن مستقبل الأوضاع في السودان وعلاقته بمصر [٦١] برز ذات الاتجاه عند ستيك خلال الاجتماع الذي ضمه وماكدونالد واللنبي في آب ١٩٢٤ في لندن وكان الاقتراح ان على المصريين في حالة رفضهم القيام بواجبهم في السودان فعليهم ان يتركوه وان تحل محلهم قوة سودانية بتمويل من حكومة السودان مع القيام بتطوير اقتصاد البلاد وخاصة في مجال زراعة القطن [٦٢].

خلال عودة لي ستيك إلى منزله من مكتبه في وزارة الحربية المصرية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ انتهز أعضاء جمعية الفدائيين فرصة مروره فأطلقوا عليه النار مما أدى إلى وفاته في اليوم التالي، وهنا برز تساؤل ما هي الآثار التي ترتبت على مقتل لي ستيك بالنسبة للقاهرة ولندن والخرطوم.

فقد بادر الملك فؤاد وسعد زغلول تقديم التعازي باسمهما وباسم الشعب المصري مع اطلاق الوعود بتعقب المجرمين والنيل منهم [٦٣].

فيما إستغلت الحكومة البريطانية الحادثة للتخلص من العديد من الصعاب التي واجهتها مع الحكومة المصرية، كالتخلص من وزارة سعد وتصفية الوجود المصري في السودان، اما في الخرطوم، فقد صدر أوامر اللنبي باجلاء القوات المصرية [٦٤]، لكن السلطات واجهت مشكلات أولها رفضت القوات المصرية الرحيل الا بأمر من ملك مصر، والمشكلة الثانية حدوث مايشبه الثورة العسكرية في صفوف ابناء الجيش المصري من السودانيين ، إذا انتهزت بريطانيا هذه الفرصة فوجهت أنذاراً إلى رئيس الحكومة المصرية لعل ابرز ما جاء فيها هو تقديم الاعتذار، والبحث عن الجناة ومعاقبتهم [٦٥]، وان تمنع وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية معارضة لبريطانيا، وتدفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه، واصدار الأوامر بسحب كافة القوات المصرية من السودان خلال ٢٤ ساعة فقط، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للادارة البريطانية وتحت قيادة الحاكم العام [٦٦].

هدد اللنبي باتخاذ إجراءات فورية في حالة عدم تلبية مطالب حكومته [٦٧]، وهوما اشعر سعد زغلول بصعوبة تنفيذ المطالب البريطانية لانه قد يؤثر على مكانته السياسية بعد ذلك تنازلا عن الثوابت الوطنية لمصر ، لذلك رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب رفضاً قاطعاً[٦٨]. وعدته مناقضاً تماماً لنص المادة ٤٦ من الدستور المصري، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يولى ويعزل الضباط ، وأمام الضغوط البريطانية قدم سعد زغلول استقالته في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ دون الرضوخ لادارة بريطانيا، وتولي أحمد زيور[٦٩] الحكم في مصر اثر استقالة سعد زغلول وأبدى موافقته على انذار البريطاني، واصدر الأوامر إلى الفرق العسكرية المصرية لمغادرة السودان، فقد رفضت القوات المصرية في الخرطوم البحري تسليم ذخيرتها وترك

السودان، وقالوا : " **خير لنا أن ندافع حتى نموت، ولانترك السودان، إلا بأمر ملكنا وحكومتنا**" [٧٠].

أخذت القوات المتجمعة في الخرطوم البحري توحيد صفوفها وعدم الانسحاب حتى ياتي أمر من الملك (أحمد فؤاد)[٧١]، واخذت هذه القوات بقيادة العقيد أحمد رفعت بالتقدم ، وعندما علم السودانيون في أم ردمان والخرطوم البحري والخرطوم القبلي بموقف هذه القوات الرافضة لاتباع الأوامر البريطانية، أخذت بالانضمام إلى القوات المصرية، وانضمت الكتيبة ١١ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ من الخرطوم البحري إلى قوات المدفعية المصرية [٧٢]، وعندماعلمت بريطانيا بذلك الموقف عملت على تجهيز قواتها التي كانت تتخذ من كلية غوردون بالخرطوم مقراً لها وتصدت لهم ومنعتهم من التقدم، وحدثت معركة غير متكافئة بين الطرفين من حيث العدة والعدد استمرت يوماً كاملاً انتهت لصالح القوات البريطانية [٧٣]، مع ذلك حفزت تلك المقاومة مدن السودان ومعسكرات الجيش بالأقاليم بالانتفاض على السيطرة البريطانية .

في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ حاول الملازم أحمد سعد محمد في قيادة سلاح النقل، تأييد الكتيبة الحادية عشرة استطاع ورفاقه الاستيلاء على مخازن السلاح، إلا أن السلطات تمكنت من اعتقال أحمد سعد محمد وجميع رفاقه ، وفي ملكال تظاهرت الكتيبة الثانية عشرة السودانية، إلا أن السلطات البريطانية تمكنت من احتواء الموقف [٧٤].

لم تتوقف الثورة ضد الاحتلال البريطاني عند هذا الحد بل امتدت إلى السجون فثار السجناء غضباً في سجن كوبر حتى تم تقديمهم إلى المحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وصدر حكم ثالث بالسجن لمدة ٧ سنوات على علي عبد اللطيف ونقل إلى سجن آخر [٧٥]، وثارت الكتيبة العاشرة من القوات

السودانية في كانون الأول عام ١٩٢٤ وأستولت على مدينة واو [٧٦]، بعد سماعها أحكام الاعدام، وامتدت الثورة إلى القوات السودانية الموجودة في مدينة النيل الأبيض، وأضرب الطلبة عن الدوام في المدارس السودانية، ولكن القوات البريطانية استطاعت ان تفرض سيطرتها بالقوة ، واصدرت المحكمة احكاماً بالسجن تتراوح ما بين ٩ أشهر و١٥ سنة للمشاركين فيها، وحكم على علي عبد اللطيف وعبيد حاج الامين بالنفي إلى مدينة واو بحر الغزال جنوبي السودان[٧٧].

استطاعت الحكومة البريطانية أن تجعل السودان خالصاً لها بعد سعيها لألغاء اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، فقامت بسد الفراغ العسكري الذي نتج عن اخراج القوات المصرية، وذلك بتكوين قوة الدفاع السودانية والتي ساهمت الحكومة المصرية بجزء من نفقاتها [٧٨]، كما عملت على إزالة ما تبقى من مظاهر الشراكة المصرية، وذلك بعقدها اجتماعاً لمجلس علماء السودان في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٤ ليقرر ترك الدعاء لملك مصر على المنابر، وتعيين السيرارشر (Archer) حاكم اوغندا حاكماً عام على السودان بعد مقتل لي ستيك وعزف له النشيد البريطاني، ووصل الامر أن قررت الحكومة السودانية فتح اعتماد بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لإنشاء خط استحكامات بين مصر والسودان، وهذه الاستحكامات لاتفيد إلا في صد الجيش المصري عن دخول السودان [٧٩].

ادت المقاومة ورفض العديد من الضباط السودانيين الولاء للحاكم العام الى البريطاني، طردهم من القوات المسلحة [٨٠]، وكان للموقف غير المسؤول من السلطة الحاكمة في مصر اتجاه ثورة ١٩٢٤ اثره السلبي في العلاقة مع السودان، إذ قاد إلى التخلي عن فكرة وحدة وادي النيل، ودخل

السودان منذ انتهاء الثورة بحياة يسودها الاحباط واليأس واصيبت القوى الوطنية الداعمة للوحدة مع مصر بخيبة امل كبيرة بسبب تقاعس المسؤولين المصريين وعدم جديتهم في مؤازرة الثورة [٨١]، وخاصة بعد الرسالة التي وجهتها حكومة أحمد زيور باشا [٨٢]، التي خلفت حكومة سعد زغلول إلى الجيش المصري في السودان الداعية إلى ضرورة الأنسحاب إلى القاهرة بعد أن استسلمت للمطالب البريطانية وأعلمتهم بأن لاجدوى من سفك الدماء، وبينت أن أنسحابهم سوف ليس له مساس بحقوق الوطن أو شرفهم العسكري [٨٣].

هكذا ترتب على موقف الحكومة المصرية أثاراً سلبية على قناعة لاقادة السودانيين الخاصة بالارتباط مع مصر، ومما زاد من قناعتهم أنه بعد الافراج عن سجناء جمعية اللواء الأبيض في نهاية عام ١٩٢٤ غادر العديد منهم إلى القاهرة فلم تحسن السلطة الحاكمة في مصر استقبالهم على اعتبار أنهم كانوا مساندين اليها[٨٤]، فعادوا إلى السودان محبطين مما أدى إلى تبديل مواقفهم أزاء مصر، فنجد مثلاً ان صالح عبد القادر الذي قاد مظاهرات في بور سودان وإثار حماسة الجماهير كتب قصيدة انتقد من خلالها تخلي القوات المصرية عن مساندتهم حتى النهاية، أما الضابط عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧٠)[٨٥]، وهو ايضاً أحد أعضاء جمعية اللواء الأبيض ومن المؤيدين لفكرة الوحدة مع مصر [٨٦]، أصبح فيما بعد العقل السياسي لحزب الامة الذي يتزعمه عبد الرحمن المهدي والذي دعا إلى الانفصال عن مصر[٨٧].

يدلل ماسبق أن لثورة ١٩٢٤، لم تحقق أهدافها المرجوة نظراً لعدم وجود مساندة حقيقة من القيادات البارزة في المجتمع السوداني، وافتقار الحركة الوطنية إلى التأييد من زعماء الطوائف الدينية وقوفهم إلى جانب الاستعمار البريطاني، وكذلك انقسام طبقة المثقفين تباين الآراء ووجهات النظر بينهم أذ

كانت فئة قليلة هي المؤمنة بتحرير السودان، مع اعتقال قيادة الحركة الوطنية عن أثر صعوبة المواصلات بين العاصمة الخرطوم وبقية المدن السودانية من أضعف الحركة الوطنية، وتقاعس الحكومة المصرية عن مواصلة القتال حتى النهاية مع الثوار السودانيين بعد أن أصدرت أمراً بالانسحاب، وخضوع مصر والسودان لبنود معاهدة ١٨٩٩ كان السبب الأساس لفتور مشاركة مصر في مواجهة مع القوات البريطانية بعدها الشريك الأول مع بريطانيا في حكم السودان بموجب هذه المعاهدة، الا انها استطاعت التعبير عن مشاعر الشعبين المصري والسوداني من خلال رفع شعار وحدة وادي النيل، واستخلاص العديد من الدروس من ثورة ١٩٢٤ التي أثارت الحماسة في بلدان الوطن العربي لاندلاع ثورة مماثلة لها، وبرهنت مدى تلاحم ابناء الشعب السوداني في المدن والقرى لمقاومة الوجود البريطاني والايمان بوحدة الحركة الوطنية في مصر والسودان.

ثالثا: تطور الحركة الوطنية السودانية:

تبلور الوعي الوطني والقومي بعد ثورة ١٩٢٤، في اشكال عديدة لعل اهمها نشوء المدارس والاتجاهات الفكرية التي اخذت طابع المناقشات الأدبية والاجتماعية التي تناولتها الصحف السودانية بموضوعية هادفة في الجلسات في المنازل الخاصة وفي الاندية الرياضية والاجتماعية تبادل وجهات النظر، ولقد برزت مدرستان فكريتان هما:

١- مدرسة أبي روف الأدبية:

سميت هذه المدرسة بهذا الاسم نسبة لاحد أحياء أم درمان العاصمة الوطنية للسودان، وتعتبر افكار هذه المدرسة امتداداً لافكار الحركة الوطنية عام ١٩٢٤، من دعاة الوحدة مع مصر تحت التاج المصري ومعاداة الوجود الاستعماري في السودان ومصر مقترنة بين شعار الحركة الوطنية ١٩٢٤ ووحدة وادي النيل(٨٨).

من ابرز أعضاء هذه المدرسة خضر حمد (١٩١٠-١٩٧٠) (٨٩)، وعبد الله ميرغني (٩٠) وإسماعيل العتباني، وقد ذكر خضر حمدان هذه المدرسة قامت لاغراض سياسية وأدبية متعددة، كما ضمت فيما بعد كل من عرفان محمد عبد الله وحماد توفيق(٩١) ومحمد أحمد محجوب (١٩٠٨-١٩٧٦) (٩٢)، لم تتوفر لهذه المدرسة في البداية الفرصة لنشر افكارها ومبادئها، لانعقاد جلساتها في البيوت وفي نادي الخريجين في ام درمان، ثم بعد ذلك نقلوا نشاطهم للصحف ودخلوا في معارك عنيفة للرد على اعداء الوحدة مع مصر، خاصة مقالات حسين شريف (٩٣) حول العلاقة بين مصر والسودان.

اتجهت جماعة مدرسة أبي روف إلى صحيفة حضارة السودان الصحيفة الوحيدة التي اخذوا يغذونها بانتاجهم من القصائد الشعرية التي تمجد العروبة والإسلام، والمقالات التي يكتبونها عن الثورة الفرنسية ومبادئها، وغيرها من المقالات التي تهدف إلى نشر الثقافة السياسية (٩٤).

٢- مدرسة الفجر الأدبية:

تأسست هذه المدرسة في اواخر العشرينات وسميت بالفجر نسبة إلى مجلة الفجر التي أصدرها أعضاء هذه المدرسة، من ابرز اعضائها محمد أحمد

محجوب وحسن نجيلة والطاهر الطيب، وتمتعت هذه المدرسة برعاية آل المهدي، لان كان معظم اعضائها يمت بصلة القربى لعبد الرحمن المهدي، وكانت مبادئ هذه المدرسة هي المطالبة بتكوين حكومة سودانية مستقلة، وتكوين جبهة قومية متحدة، والسعي للحكم الذاتي، وايجاد نظام للتعليم كامل وصحيح [٩٥]، وحملت مبادئ مغايرة لمدرسة أبي روف التي رأت ضرورة اقامة علاقة تعاون مع مصر مع تأييد مدرسة الفجر على الانفصال عن مصر ورفع شعار (السودان للسودانيين) وادرك الاستعمار البريطاني خطورتهم على مستقبل الحياة السياسية، ونجح في احتواء بيت المهدي احتواءً كاملاً ويعده وسيلة لكسب ملايين الانصار المؤيدين للمهدي.

اخذ انصار هذه المدرسة يعملون على الاتصال بالجماهير وفي اثناء قيام المناسبات كالاعياد والحفلات التي يقيمونها توديعاً أو تكريماً لاحد الزملاء، فتكون فرصتهم التي يسعون من خلالها للتعريف بأفكارهم وأهدافهم وامالهم وأمانيهم في استقلال السودان [٩٦].

قائمة الهوامش:

(١) رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩١.

(٢) يونان لبيب رزق، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٣٠-١٩٣٦، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٢٩.

(٣) غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية تربية (ابن الرشد)، ١٩٨١، ص ٤٦-٤٨.

(٤) رأفت الشيخ، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٥) أحمد خير، كفاح جيل، مطبعة جامعة الخرطوم، ط٣، ١٩٩١، ص٨٥-٨٦.

(٦) محمد ابو القاسم الحاج محمد، السودان: المأزق التاريخي وافاق المستقبل، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٩-١٣٠.

(٧) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ٩٢.

(٨) تقارير المعتمد البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية.
Annual Report, Sudan Government 1921.

(٩) محمد جعفر علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنري رياض، د.م، دار الثقافة، ١٩٧٢، ص٧٢.

(١٠) أحمد إبراهيم دياب، دور الوحدات العسكرية السودانية في ثورة ١٩٢٤، د.م، د.ن، د.ت، ص ٩٣-٩٤.

(١١) عبد الفتاح عبد الصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣١٢-٣١٣.

(١٢) أحمد إبراهيم دياب، المصدر السابق، ص ٥٢-٥٥.

(١٣) يعود ظهور الاعمال السرية في السودان إلى تشرين الأول ١٩١٩، عندما وزع المنشور على عدد من زعماء السودان، كان موقع من جمعية العمال الملحة، ويحرض الشعب على الثورة، في ٢٥ كانون الأول ١٩١٩ وزعت منشورات من جمعية اليد السوداء إلى مدير المخابرات، تذكر ان جميع المصريين مسلمين واقباط اتفقوا على اغتيال ميدونتر (Mindwinter) وباركر (Barker) المدير العام والمدير المساعد لسكك حديد السودان. انظر: يونان لبيب رزق ، المصدر السابق، ص٤٣٥-٤٣٦.

(١٤) يونان لبيب رزق، المصدر نفسه، ص ٤٣٧-٤٣٩.

(١٥) تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢: هو تصريح منحته الحكومة البريطانية للحكومة المصرية أعلنت فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر مقابل احتفاظ بريطانيا بمواصلاتها في مصر والدفاع عنها ضد أي اعتداء أو تدخل اجنبي، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات وبقاء الوضع في السودان على ماهو عليه. انظر: عبد الرحمن

الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦، ج١، ص ٥٢-٥٣.

(١٦) علي عبد اللطيف: ولد في مدينة حلفا عام ١٨٩٢، تلقى تعليمه الابتدائي في الخرطوم، والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩١٤ برتبة ملازم ثان، وعرف بشجاعة وكرمة، واهتمامه بالأمور السياسية، في عام ١٩٢٢ حاول علي عبد اللطيف نشر مقال في جريدة الحضارة تضمن مطالب الامة السودانية الخاصة بتوسيع التعليم ونزع احتكار السكر من الحكومة البريطانية، فصل من الجيش في العام نفسه لرفضه اداء التحية لموظف بريطاني واعتقل وحكم عليه بالسجن لمدة عاماً واحداً لم تغفل الحكومة المصرية أمر السودان خلال مناقشاتها مع المسؤولين البريطانيين، فقد تناولت مفاوضات عام ١٩٢١ بين عدلي يكن باشا وكيرزين أمر السودان في الجلسة ١٩-٢٠، والتي أكدت حقوق مصر في السودان. انظر: حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني ، دار الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، ط١، ١٩٩٤، ص٢٩.

(١٧) محمد حسن عوض، قضية كفاح البطل علي عبد اللطيف، القاهرة، د.ت، ١٩٥٨، ص ١١-٣٠.

(١٨) أحمد إبراهيم دياب، ثورة ١٩٢٤، دراسة ووقائع، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧، ص٧-١٣.

(١٩) الدين الشيخ زيادة، الصحافة الأدبية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص٣٦.

(٢٠) عبيد حاج الامين: ولد عام ١٨٩٨، تخرج في كلية غوردون وعمل بمصلحة البريد، برز من خلال نشاطه في نادي الخرجيين بأم درمان، سجن في توريت بجنوب السودان، توفي عام ١٩٣٣، للمزيد انظر: وزارة الثقافة والاعلام، لمحات تاريخية لمناسبة ذكرى استقلال السودان، ص ٩٤.

(٢١) توفيق صالح جبريل ولد عام ١٨٩٧، تخرج في كلية غوردون عام ١٩١٤، كان من المؤسسين لجمعية اللواء الأبيض فضلاً عن دوره في تأسيس جمعية الاتحاد السوداني،

توفي عام ١٩٦٨. للمزيد انظر: وزارة الثقافة والاعلام، لمحات تاريخية لمناسبة ذكرى استقلال السودان، ص٩٣.

(٢٢) إبراهيم يوسف بدري: ولد عام ١٨٩٧، عمل في جنوب السودان وترقى في السلك الإداري حتى وصل إلى وظيفة مفتش مركز، أسس الحزب الجمهوري الاشتراكي عام ١٩٥١، توفي عام ١٩٦٢. للمزيد انظر: أبو بكر حسن محمد باشا، نشأة وتطور الأحزاب السياسية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٦، ص٨٦.

(٢٣) مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان، د.م، ١٩٦٥، ط٢، ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٧.

(٢٥) اوفدت الحكومة البريطانية لجنة إلى مصر للتحقيق في أسباب ثورة ١٩١٩ برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية، وكان قد شغل منصب مستشار مالي للحكومة المصرية لمدة ٢٥ عاماً وتألفت اللجنة من ٥ أعضاء، وقد وصلت اللجنة إلى مصر في أوائل كانون الأول عام ١٩١٩ وباشرت عملها في ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه الحكومة البريطانية. للمزيد انظر: عبد الرحمن الرافعي، الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، ص ١١٤-١٣٦.

(٢٦) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة: هنري رياض وآخرون، المطبوعات العربية للتاليف والترجمة، الخرطوم، ط٢، ١٩٨٧، ص ٧٥.

(٢٧) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط٤، ١٩٦٨، ص١٤١.

(٢٨) ابراهيم الحاردلو، الرباط الثقافي بين مصر والسودان، الخرطوم، ١٩٧٧، ص ٥٢.

(٢٩) مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان، د.م، ١٩٦٥، ط٢، ص ١٤٣.

(٣٠) إبراهيم الحاردلو، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٣١) محمد علي جادين، خواطر حول الذكرى الخمسين لمؤتمر الخريجين، مجلة الدستور، لندن، العدد ٥٢٠، ١٥ شباط ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٣٢) حسن نجيلة، المصدر السابق، ص٦٦.

(٣٣) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة: هنري رياض وآخرون، المطبوعات العربية للتاليف والترجمة، الخرطوم، ط٢، ١٩٨٧، ص ٧٥.

(٣٤) الطائفة الهندية: وهي من الطرق الصوفية التي أسسها الشريف الهندي وقد نسبت إلى أسمه.

(٣٥) مذكرات عبد الماجد أبو حسبو ، جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٩.

(٣٦) جعفر محمد علي بخيت، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣٧) حسن نجيلة، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣٨) زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١-١٩٥٣، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٣٠.

(39) Mahasin Abd elgadir, The Nationalist Movement in the sudan, Khartoum University, 1982, P.28.

(٤٠) أحمد محمد شاموق، هواش عن الثورة والسياسة، أم درمان، د.م، ١٩٧١، ص ٦٥-٦٧.

(٤١) يونان لبي رزق، ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٤، نيسان ١٩٧١، ص٦٣.

(٤٢) للمزيد من التفاصيل حول اعتقال محمد المهدي وزين العابدين بن عبد التام كما يرويها زين العبادين. انظر: أحمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٧.

(٤٣) إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٩٢.

(٤٤) محمد عمر بشير، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩، ص١٠٦.

(٤٥) مصطفى حبش محمد زهران، دور علي عبد اللطيف في الحركة الوطنية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧١-٧٢.

(٤٦) يونان لبيب رزق، ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان، ص ٤٥٧.

(٤٧) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان، ١٩٤٤-١٩٦٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣١.

(٤٨) أحمد خير، كفاح جيل، مطبعة جامعة الخرطوم، ط٣، ١٩٩١، ص ٨٥-٨٦.

(٤٩) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ مصر القومي من عام ١٩١٤-١٩٢١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٧٧.

(٥٠) نقلاً عن : نوال عبد العزيز مهدي راضي، رياح الشمال، دراسة في العلاقات المصرية – السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٥.

(٥١) محمد عمر بشر، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٥٢) نوال عبد العزيز مهدي راضي، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٥٣) جاد طه، بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية، المطبعة العالمية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤، ص٢٥.

(٥٤) منى حسين عبيد الشمالي، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٥٥) سمير المنقباوي، تطور المركز الدولي للسودان، د.م، ط١، ١٩٨٥، ص٢٨.

(٥٦) جريدة العراق (عراقية)، العدد ١٣٠٢، بتاريخ ١٩/آب/١٩٢٤.

(٥٧) أحمد إبراهيم دياب، ثورة ١٩٢٤ دراسة ووقائع، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦-٥٩.

(٥٨) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٧.

(٥٩) أحمد إبراهيم دياب، دور الوحدات العسكرية السودانية في ثورة ١٩٢٤، د.م، د.ت، ص ١٧٩-١٨٣.

(٦٠) ماجدة محمد حمود، دار المندوب السامي في مصر ١٩١٤-١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٢، ١٩٩٩، ص ٣١٧.

(٦١) زاهر رياض، مصر وافريقيا، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٠٥-٢٠٦؛ جريدة الأوقات البغدادية (عراقية)، العدد ٣٧٥١ بتاريخ ١٨/آب/١٩٢٤.

(٦٢) مصطفى النحاس جبر، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٤٨.

(٦٣) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج١، ١٩٥٢، ص ١٤٧-١٥١.

(٦٤) عبد العظيم رمضان، أكذوبة الاستعمار المصري للسودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٩٥-٩٧.

(65) Mansour Khalid, The government they role of the Elite in Sudan's Political, Khartoum Unversity Press, 1989, PP.41-42.

(٦٦) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة، ج١، ١٩٥١، ص١٧٥.

(٦٧) عبد العزيز محمد شناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩، ص ٧٢٥-٧٢٧.

(٦٨) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ شباط ١٨٤١ إلى ١٢ شباط ١٩٥٣، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢٦-٢٧.

(٦٩) أحمد زيور: سياسي مصري، ولد بالإسكندرية عام ١٨٧٤، ينحدر من اسرة شركسية الأصل، تلقى تعليمه بالمدرسة الفرنسية بالإسكندرية، ثم في كلية الجزويت ببيروت، وتخرج من كلية الحقوق بفرنسا، تقلد مناصب عدة في القضاء حتى عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف، ثم محافظاً للإسكندرية، عين ناظر للأوقاف بعد تحويلها من ديوان الأوقاف، أصبح رئيساً للوزراء للمدة ما بين عامي (١٩٢٤-١٩٢٦)، توفى عام ١٩٤٥، انظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٧٥، ص ٢٨١.

(٧٠) رؤوف عباس، مذكرات محمد فريد، الهيئة المصرية العامة للتأمين والنشر، مجلة الكاتب، القاهرة، العدد ١٠٦، ١٩٧٠، ص ٣٨.

(٧١) أحمد فؤاد: هو الابن الأصغر للخديوي إسماعيل، ولد بالجيزة عام ١٨٦٨، التحق بالمدرسة الخاصة عام ١٨٧٥، ثم دخل المدرسة الملكية العسكرية الايطالية، عين ياوراً للسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٠، ترأس لجنة تنظيم الجامعة المصرية عام ١٩٠٦، تولى عرش مصر بعد وفاة أخيه السلطان حسين الأول عام ١٩١٧، وأهم الاحداث في عهده ثورة ١٩١٩، والغاء الحماية على مصر عام ١٩٢٢، ومنح البلاد الدستور عام ١٩٢٣، توفي في ٢٨ نيسان ١٩٣٦، للتفاصيل انظر: محمد صبيح، فؤاد الأول، القاهرة، ١٩٤٢.

(72) P.M.Holtamd M.W.Daly, the history of the Sudan From the coming of Islam to the Present day, Fakenham Press LTD, London, 1979, P.131.

(٧٣) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٧٧.

(٧٤) جريدة العالم العربي (عراقية)، العدد ٢٢٠، بتاريخ ٩/كانون الأول/ ١٩٢٤.

(٧٥) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٧٦) تقع مدينة واو ببحر الغزال جنوبي السودان.

(٧٧) علي عبد الرحمن الأمين، الديمقراطية في السودان، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٧٠، ص٦٥-٦٦.

(٧٨) بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٨٦-٨٨.

(٧٩) يونان لبيب رزق، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٣٠-١٩٣٦، ص ٤٨٨.

(٨٠) علي عبد الرحمن الأمين، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٦.

(٨١) أحمد خير، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٨٢) تشكلت حكومة أحمد زيور باشا بعد أن قدم سعد زغلول استقالة حكومته في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ وضمت كل من أحمد زيور للرئاسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبة بك للمعراف والحقانية مؤقتاً، عثمان محرم بك للأشغال العمومية، محمد السيد أبو علي باشا للزراعة، محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية، محمد صدقي باشا للأوقاف، يوسف قطاوي باشا للمالية. للمزيد أنظر: مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥-١٩٥٠ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨٢.

(٨٣) جلال الدين الحمامصي، ماذا في السودان؟ د.م، القاهرة، ١٩٤٥، ص ١٣٢.

(٨٤) جريدة ألوان العراق، العدد ١٤٠١، بتاريخ ١٣ كانون الأول عام ١٩٢٤.

(٨٥) عبد الله خليل: ولد عام ١٨٩٢ بمدينة أم درمان، تخرج من كلية غوردون بالخرطوم والتحق بعدها بسلاح المهندسين ضمن قوة دفاع السودان تحت قيادة الجيش المصري، كان عضواً في جمعية الاتحاد السوداني واللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ، توفي ٢٠ نيسان ١٩٧٠، للمزيد أنظر: عادل حسين البلالي، لمحات من تاريخ الزعيم الراحل الأمير لاي عبد الله بك خليل، مطابع صحيفة الدار، الخرطوم، ١٩٩٥، ص١٠.

(٨٦) جمال عبد الجواد، مصر في السياسة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٩، بيروت، السنة الثامنة، أيلول ١٩٨٥، ص٧٤.

(٨٧) محمد المكي إبراهيم، الفكر السوداني اصوله وتطوره، مطبعة ارو التجارية، الخرطوم، ١٩٨٩، ص ٦٩-٧٠.

(٨٨) جليل إسماعيل مصطفى، نشأة ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي في الأقطار العربية في افريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٦٨.

(٨٩) خضر حمد: ولد في مدينة ام درمان عام ١٩١٠، تخرج في كلية غوردون عام ١٩٢٩، كان من ابرز أعضاء مدرسة أبو روف، ومن مؤسسي مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨، عين سكرتيراً عاماً للحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٥٣، وعضواً في مجلس السيادة منذ عام ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٦٩، توفي عام ١٩٧٠. للمزيد انظر:

محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، مؤسسة جوني وادلي للطباعة والتجليد، بيروت، ١٩٨١، ص ١٥٧.

(٩٠) عبد الله ميرغني: تلقى تعليمه في كلية غوردون، عمل في وظائف حكومة السودان الحسابية، اشترك في مؤتمر الخرجين منذ قيامه، استقال من عمله الحكومي عام ١٩٤٦، عين رئيساً لتحرير جريدة صوت السودان، كان من ضمن الوفد الذي سافر إلى مصر عام ١٩٤٦، عين عضواً في مجلس الشيوخ وبصفه من المستقلين. للمزيد انظر: يحيى محمد عبد القادر، شخصيات من السودان، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، الخرطوم، ط٢، ج٢، ١٩٨٧، ص١٥٣.

(٩١) حماد توفيق: تخرج من كلية غوردون أواخر عام ١٩٢٣، عمل محاسباً في مصلحة المالية، ظل يتدرج في المناصب حتى رقي إلى منصب رئيس حسابات الري السوداني في الجزيرة ثم إلى منصب مفتش حسابات مصلحة الزراعة، اشترك في مؤتمر الخريجين، عين ١٩٥٣ وزيراً للمالية في وزارة إسماعيل الازهري، وهي أول وزارة وطنية في السودان. للمزيد انظر: يحيى محمد عبد القادر، المصدر نفسه، ص ٦٧-٦٩.

(٩٢) محمد أحمد محجوب: ولد عام ١٩٠٨ تخرج في كلية غوردون عام ١٩٢٩، كان من ابرز مؤسسي مجلة الفجر، عمل بمصلحة الاشغال العامة ثم عاد للكلية لدراسة القانون وعمل بعدها قاضياً عام ١٩٤٦، اتجه للعمل السياسي من اجل استقلال السودان، كان أحد اعضاء الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨، في عام ١٩٤٩ تقدم باقتراح الحكم الذاتي، اختير وزيراً للخارجية لاول مرة عام ١٩٥٦، توفي عام ١٩٧٦، وله من العمر ٦٨ عاماً. للمزيد انظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، شركة افرو وقراف للطباعة، الخرطوم، ط١، ج٥، ١٩٩٦، ص ٢١٠-٢١١.

(٩٣) حسين شريف: صحفي سوداني عمل رئيس تحرير لجريدة حضارة السودان عام ١٩١٩، وهو من المتحمسين لسياسة الانفصال عن مصر. للمزيد انظر: حسنين عبد القادر، تاريخ الصحافة في السودان، دار النهضة المصرية، القاهرة، ج١، ١٩٦٧، ص ١٤-١٥.

(٩٤) يحيى محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٩٥) أحمد إبراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٣، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٤، ص ٣٨.

(٩٦) يحيى محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص ٧٩.